

## الصناعات الصغيرة والمتوسطة المدخل لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر - الواقع والأفاق -

Small and medium-sized industries, the way of strengthening economic diversification in  
Algeria - Reality and perspectives-Les petites et moyennes industries, le moyen de renforcer la diversification économique en  
Algérie - Réalité et perspectives-حريد رامي<sup>1</sup> ، خوني رباح<sup>2</sup>

تاريخ النشر: 2022/12/02

تاريخ القبول: 2021/09/24

تاريخ الإرسال: 2021/06/01

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة ضمن اطار وصفي تحليلي الى تسليط الضوء على مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز مستهدفات التنوع الاقتصادي في الجزائر، كما تهدف إلى توضيح أبرز المعوقات التي تواجهها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكذا اقتراح مجموعة من الميكانيزمات التي من شأنها تطوير أداء الصناعات الصغيرة والمتوسطة للعب دورها بفعالية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي في الجزائر، ووفقا لهذا طرحنا التساؤل التالي: "ما هو واقع مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز مستهدفات التنوع الاقتصادي في الجزائر؟ وما هي ميكانيزمات تطويرها لأداء هذا الدور بفعالية؟". وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا لا يستهان به في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي في الجزائر بالرغم من وجود العديد من المعوقات التي تحد من نشاطها؛ فهي تساهم في توفير مناصب العمل وزيادة مستوى القيمة المضافة، بالإضافة إلى توفير الحاجيات الوطنية من السلع المختلفة مما ساهم في إحلال الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

**الكلمات المفتاحية:** الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ التنوع الاقتصادي؛ الجزائر.

**Abstract :**

This study aims, in a descriptive and analytical framework, to highlight the extent of the contribution of small and medium-sized industries to improving the objectives of economic diversification in Algeria. It also aims to clarify the most important obstacles facing small and medium industries in Algeria. In addition, the study proposes a set of mechanisms that would develop the performance of small industries. Consequently, we asked the following question: "What is the reality of the contribution of small and medium-sized industries to the promotion of the objectives of economic diversification in Algeria? What are the mechanisms of their development to effectively fulfill this role?" This study revealed that small and medium-sized industries have an important role to play in achieving the objectives of economic diversification in Algeria, despite the presence of many obstacles that limit their activity. The latter helps to create jobs and increase the level of added value, in addition it meets the national needs of various products, which has contributed to the substitution of imports and the increase of non-hydrocarbon exports.

**Keywords:** Small and medium industries; Economic diversification; Algeria.

\* المؤلف المراسل

<sup>1</sup> Harid Rami, Abdelhafid Boussouf University Center-Mila, LFBM-Biskra: Algeria, r.harid@centre-univ-mila.dz.

<sup>2</sup> khouni Rabah, Mohamed khider University -Biskra, LFBM-Biskra: Algeria, khouni28302@yahoo.com.

**Résumé :**

Cette étude vise, dans un cadre descriptif et analytique, à mettre en lumière l'ampleur de la contribution des petites et moyennes industries à l'amélioration des objectifs de diversification économique en Algérie. Elle vise également à clarifier les obstacles les plus importants auxquels sont confrontées les petites et moyennes industries en Algérie. En plus, l'étude propose un ensemble de mécanismes qui développeraient la performance des petites industries. En conséquence, nous avons posé la question suivante: "Quelle est la réalité de la contribution des petites et moyennes industries à la promotion des objectifs de diversification économique en Algérie? Quels sont les mécanismes de leur développement pour remplir efficacement ce rôle?". Cette étude a révélé que les petites et moyennes industries ont un rôle important à jouer dans la réalisation des objectifs de diversification économique en Algérie, malgré la présence de nombreux obstacles qui limitent leur activité. Cette dernière, contribue à créer des emplois et à augmenter le niveau de valeur ajoutée, en plus elle répond aux besoins nationaux de divers produits, ce qui a contribué à la substitution des importations et à l'augmentation des exportations hors hydrocarbures.

**Mots clés:** Les petites et moyennes industries, La diversification économique, L'Algérie.

**مقدمة**

لقد اعتمدت العديد من البلدان النامية في أدائها الاقتصادي على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، حيث تعد العوائد النفطية المصدر الرئيسي للخزينة العامة، ومحركا أساسيا للنمو الاقتصادي؛ فعندما تشهد أسعار النفط ارتفاعا في الأسواق العالمية، فإن العوائد المتأتية من تصدير النفط ترتفع هي الأخرى، وبالتالي تنتعش خزينة البلد ومعها النشاط الاقتصادي، والعكس يحدث عندما يتراجع سعر النفط في الأسواق العالمية ومعها إيرادات الخزينة العامة. لكن الملاحظ أن العوائد النفطية قد تراجعت بشكل حاد في السنوات الأخيرة نتيجة التراجع في الطلب العالمي، ليس فقط بسبب الأزمات التي شهدها العالم (سواء كانت صحية أم اقتصادية)، ولكن أيضا بسبب ارتفاع الطلب على الطاقات المتجددة والتحسينات المستمرة في كفاءة الطاقة وتخزينها. هذا ما دفع بالعديد من الدول النامية إلى مراجعة سياساتها التنموية بالتركيز أكثر على تنويع القاعدة الانتاجية من أجل ضمان استقرار إيرادات الخزينة وعدم تعرضها للهزات والأزمات الناتجة عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لتلك الإيرادات. ومن أجل تحقيق ذلك فإنه يجب العمل على تنويع القطاعات التي تشملها عملية الاستثمار، وهذا حتى نضمن مساهمة أكبر في خلق فرص عمل جديدة، وزيادة مستوى الناتج المحلي الاجمالي، وتنويع وتنمية الصادرات؛ حيث تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة أحد المحركات الرئيسية لعملية التنويع الاقتصادي نظرا للخصائص الفريدة التي تتميز بها، والتي قادتها للعب دور فاعل في دعم الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الصادرات وتوفير فرص العمل، وهذا في الكثير من الدول الصناعية المتقدمة.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما تقدم يمكن حصر اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز مستهدفات التنويع الاقتصادي في الجزائر؟ وما

هي ميكانيزمات تطويرها لأداء هذا الدور بفعالية؟

**فرضيات الدراسة:** بهدف الاجابة على اشكالية الدراسة بشكل سليم تم الانطلاق من الفرضيتين التاليتين:

- تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز مستهدفات التنوع الاقتصادي في الجزائر.

- تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات التي تحد من مساهمتها في تعزيز مستهدفات التنوع الاقتصادي في الجزائر.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى مساهمة الصناعات الصغيرة متوسطة في تعزيز مستهدفات التنوع الاقتصادي في الجزائر، كما تهدف إلى توضيح أبرز المعوقات التي تواجهها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكذا اقتراح مجموعة من الميكانيزمات التي من شأنها تطوير أداء الصناعات الصغيرة والمتوسطة للعب دورها بفعالية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي في الجزائر.

**منهجية الدراسة ومصادرها:** اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي على اعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات، وذلك من خلال دراسة وتحليل مدى مساهمة الصناعات الصغيرة متوسطة في تعزيز مستهدفات التنوع الاقتصادي في الجزائر. أما فيما يخص مصادر جمع المعلومات فقد تم الاستعانة بالعديد من المراجع التي تخدم موضوع الدراسة باللغات الثلاث العربية والانجليزية والفرنسية، حيث تراوحت هذه المراجع بين الكتب والجرائد الرسمية. كما تم الاستعانة أيضا بالعديد من مصادر المعلومات المتاحة على الشبكة العنكبوتية.

## 1- التنوع الاقتصادي: مفهومه، أهميته واستراتيجياته

ينصرف مفهوم التنوع الاقتصادي إلى "تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يتصف بالتنوع، يكون مستقرا، كفؤا، يتضمن مبادئ وأهداف تعميق التماسك والتكامل الاقتصادي والاجتماعي، ويؤدي دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية" (قاسمي و جاري، 2020، صفحة 142). كذلك يعرف التنوع الاقتصادي بأنه "العملية التي تشير الى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنوع أسواق الصادرات أو تنوع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنوع مصادر الإيرادات العامة" (باهي و رواينية، 2016، صفحة 135).

ويعرف التنوع الاقتصادي أيضا بأنه "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تتمتع القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة انتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع". كما يعرف التنوع الاقتصادي بأنه "عملية تهدف إلى تنوع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد؛ إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات

جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل" (صباغ، 2020، صفحة 69).

وهناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعاً أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل عرضاً للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق مكاسب تجارية، تحقيق أعلى معدلات للإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الاقليمي (قاسمي و جاري، 2020، صفحة 142). كما تتجلى أهمية التنوع الاقتصادي أيضاً من خلال المنافع والفوائد الأخرى التي تتحقق من جرائه والتي لا تقل أهمية عن سابقتها، نوجزها في النقاط التالية (R. Lopez-Calix, 2020, pp. 43-45):

- **دعم استقرار الاقتصاد الكلي (Renforcer la stabilité macroéconomique):** إن التركيز العالي للصادرات مشابه لارتفاع عدم الاستقرار المالي والخارجي، مما يمنع تسارع النمو المنتظم والمستدام. وعليه فإن الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة من شأنه أن يحقق استقرار أكبر في العائدات وبالتالي على استقرار الاقتصاد الكلي.

- **إظهار الامكانيات لخلق فرص العمل (Déployer le potentiel de création d'emplois):** من المعروف أن أنشطة التعدين والنفط هي أنشطة كثيفة رأس المال وتأثيرها على العمالة منخفض، مما يمنعها من امتصاص التطور الديموغرافي في هذه الاقتصادات. في المقابل، يؤدي تنوع الصادرات (مثل صادرات الأغذية الزراعية) إلى توفير امكانيات كبيرة لخلق وظائف تتطلب عمالة ماهرة وغير ماهرة.

- **تعزيز الروابط الايجابية بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر:** من أجل بلوغ ذلك فإن هناك ثلاث قنوات على الأقل جديدة بالذكر: أولاً، الانفتاح على التجارة الدولية، مما يسمح بإعادة التوزيع الفعال لعوامل الإنتاج من الشركات منخفضة الإنتاجية إلى الشركات عالية الإنتاجية، وبالتالي زيادة الإنتاجية الاجمالية؛ ثانياً، دخول الشركات متعددة الجنسيات، مما يزيد المنافسة في أسواق المدخلات والمخرجات للاقتصاد المضيف؛ ثالثاً، وجود شركات أجنبية، مما يشجع على انتقال المعرفة والتكنولوجيا للشركات المحلية وبالتالي زيادة إنتاجيتها.

وكنتيجة لأهمية التنوع الاقتصادي التي تنعكس على واقع البلدان عند تطبيقه بشكل عام، لا بد من معرفة المؤشرات التي تشير وتوضح مدى تنوع الاقتصاد من عدمه، فإذا تبين من خلال هذه المؤشرات عند تطبيقها على أي اقتصاد واتضح أنه اقتصاد أحادي فلا بد من العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة والكفيلة بتحقيق التنوع الاقتصادي، وذلك لاكتساب الأثر التي يتركها على واقع الاقتصاد المذكورة أنفاً. وأما إذا تبين أنه اقتصاد متنوع لا بد من الحفاظ على استمرارية تنوعه والعمل على ترسيخ جذوره بشكل أعمق حتى تنعكس آثاره على الاقتصاد ويكون أكثر متانة (الجبوري، 2018). ومن المؤشرات الدالة على التنوع الاقتصادي في بلد ما نجد (سعودي، 2019، الصفحات 14-

:15)

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي، إضافة إلى تغير مساهمة هذه القطاعات عبر الزمن.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية؛ حيث يدل الارتفاع المضطرد لها على ازدياد التنوع الاقتصادي.
- تطور إجمالي العمالة بمجموعها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي.
- تغير الإسهام النسبي للقطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنوع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي.
- ويرتبط التنوع الاقتصادي بمجموعة واسعة من المحركات الهامة التي تلعب دورا مهما في نجاح أو فشل عملية التنوع الاقتصادي. في هذا الاطار، يوضح تقرير الأمم المتحدة حول التنوع الاقتصادي ست فئات من المحركات التي تؤثر في عملية التنوع، وهي: الاصلاحات الاقتصادية، متغيرات الاقتصاد الكلي، العوامل الهيكلية، الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، البنية التحتية. يوضح الجدول الموالي هذه المحركات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

#### الجدول -1-: محركات التنوع الاقتصادي وتأثيرها على الاقتصاد

المحرك (Driver)	التأثير على الاقتصاد (Impact on economic)
الاصلاحات الاقتصادية (Economic reforms): تحرير التجارة والحصول على التمويل.	إيجابي؛ تحرير التجارة وتنوع الصادرات له تأثير على الهوامش المكثفة والهوامش الواسعة (Intensive & extensive margins)
متغيرات الاقتصاد الكلي (Macroeconomic variables): سعر الصرف الحقيقي والتضخم وشروط التبادل التجاري والدخول التفضيلي إلى الأسواق.	إيجابي؛ الدخول التفضيلي إلى الأسواق (Preferential market access) له تأثير مباشر على الهوامش المكثفة والهوامش الواسعة.
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Net inflows of foreign direct investment) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي.	إيجابي؛ تركز قيمة الصادرات على بعض المنتجات سيزيد من التركيز على الهامش المكثف (Intensive margin).
الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	إيجابي.
العوامل الهيكلية (Structural factors): سكان البلد ورأس المال البشري والتعليم.	إيجابي؛ جودة المؤسسات والتعليم وزيادة عدد السكان لها آثار ايجابية على الاقتصاد؛ حيث أن زيادة عدد سنوات الدراسة بحوالي 10% سيققل من مؤشر ثيل (Theil index) بـ 1.1%.
المحددات الاقتصادية (Economic determinants): الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) والانتاجية.	إيجابي.
البنية التحتية (Infrastructure)	إيجابي؛ تؤدي البنية التحتية الجيدة الى زيادة التنوع في الهوامش المكثفة والهوامش الواسعة. بمجرد التحكم في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، فإن ذلك يعني أن البنية التحتية لا تزال محركا مهما للتنوع؛ فالزيادة بنسبة 10% في البنية التحتية سيؤدي الى انخفاض مؤشر ثيل (Theil index) بـ 0.7%.

Source: (United Nations, 2018, p. 18)

وهناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن بواسطتها تحقيق التنوع الاقتصادي في بلد ما، وهي: الاستراتيجية القطاعية، استراتيجية النمو القائم على المنتجات، استراتيجية تنمية الهوامش الواسعة، واستراتيجية تنمية الهوامش المكثفة. يوضح الشكل الموالي هذه الاستراتيجيات وخصائصها.

**الشكل -1-: استراتيجيات التنوع الاقتصادي (Economic diversification strategies)**



Source: (R. Lopez-Calix, 2020, p. 9)

وتصنف سياسات التنوع الاقتصادي بصفة عامة إلى قسمين رئيسيين هما: سياسات أفقية (Politiques horizontales)، وسياسات عمودية (Politiques verticales). يوضح الجدول الموالي خصائص هاتين السياستين من حيث المساهمات العامة (Contributions publiques) وتدخلات السوق (Interventions de marché).

**الجدول -3-: تصنيف سياسات التنوع الاقتصادي**

سياسات عمودية (Politiques verticales)	سياسات أفقية (Politiques horizontales)	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- معايير وضوابط الجودة والصحة النباتية والتعبئة والتغليف؛</li> <li>- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري؛</li> <li>- برامج تكوين في المنتجات المتخصصة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اصلاحات تهدف الى تحسين مناخ الأعمال؛</li> <li>- الاستثمار في البنية التحتية (الموجودة في مناطق الانتاج والتصدير وفي الممرات اللوجستية الرئيسية).</li> </ul>	<p>المساهمات العمومية <b>Contributions</b> (publiques)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم تحديث تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بإمكانية نمو صادراتها؛</li> <li>- إعفاءات ضريبية مؤقتة للاستثمارات الموجهة للتصدير.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اصلاحات السياسة التجارية، الجمارك واللوجستيات؛</li> <li>- الوصول الى التمويل الرقمي وسياسات المنافسة؛</li> <li>- صناديق البحث والتطوير - برامج التكوين المهني.</li> </ul>	<p>تدخلات السوق <b>Interventions de</b> (marché)</p>

Source: (R. Lopez-Calix, 2020, p. 13)

**2- الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك لتحقيق التنوع الاقتصادي**

وفقا للاتحاد الأوروبي، فإن الصناعة المتوسطة هي تلك المنشأة التي تشغل أقل من 250 عامل، وحجم مبيعاتها يفوق 50 مليون أورو، و/أو إجمالي أصولها يفوق 43 مليون أورو. أما الصناعة الصغيرة فهي تلك المنشأة التي تشغل أقل من 50 عامل، وحجم مبيعاتها لا يتجاوز 10 مليون أورو، وإجمالي أصولها لا يتجاوز هو الآخر 10 مليون أورو. في حين تعرف الصناعة الصغرى على أنها كل منشأة تشغل أقل من 10 عمال، ولا يتجاوز حجم مبيعاتها 2 مليون أورو، ولا يتعدى إجمالي أصولها 2 مليون أورو (O. Ogbor, 2009, p. 15).

وحسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الدولية (UNIDO)، فإن هناك نوعين من التعريفات للصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ فالأول خاص بالبلدان النامية، وفيها تعني الصناعة المتوسطة تلك المنشأة التي تشغل ما بين 20 إلى 99 عامل، أما الصناعة الصغيرة فهي تلك المنشأة التي تشغل ما بين 5 إلى 19 عامل، في حين يشار الى الصناعة الصغرى بأنها كل منشأة تشغل أقل من 5 عمال. أما التعريف الثاني فهو خاص بالبلدان الصناعية، وفيها تعرف الصناعة المتوسطة بأنها كل منشأة تشغل ما بين 100 و499 عامل، في حين تعرف الصناعة الصغيرة بأنها كل منشأة تشغل أقل من 99 عامل، أما بالنسبة للصناعات الصغرى فهي غير موجودة بالبلدان الصناعية حسب UNIDO دائما (O. Ogbor, 2009, p. 15).

وأشار Bharati et al إلى أن الصناعة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تعرف على أنها كل منشأة مملوكة ومسيرة بشكل مستقل، ولا تكون مهيمنة على الصناعة التي تنشط فيها، كما يجب أن تتوافق مع معيار الحجم الخاص

بالصناعة والمحدد من قبل ادارة المؤسسات الصغيرة الأمريكية، بالإضافة الى تشغيلها ما لا يقل عن 49 عامل. أما الصناعة المتوسطة فتعرف بأنها كل منشأة مملوكة ومسيرة بشكل مستقل، ولا تكون مهيمنة على الصناعة التي تنشط فيها، وتشغل ما بين 50 الى 499 عامل (Bharati, 2010, p. 28).

ووفقا للبنك الدولي، فإن الصناعة الصغيرة تعرف على أنها كل منشأة لا يزيد عدد عمالها عن 50 عاملا، وإجمالي أصولها وإجمالي مبيعاتها لا يتجاوز 3 مليون دولار، أما الصناعة المتوسطة فهي تلك المنشأة التي لا يتجاوز إجمالي أصولها وإجمالي مبيعاتها 15 مليون دولار وعدد عمالها لا يزيد عن 300 عاملا (مؤسسة التمويل الدولية، 2009، صفحة 10).

وتتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة ببعض الخصائص، نذكر منها (الشميمري و المبيريك، 2019، الصفحات 34-35):

- **سهولة التأسيس:** من أهم ما يميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة محدودية التكاليف اللازمة لتأسيسها وتشغيلها مقارنة بالمنشآت الأكبر حجما. إضافة الى انخفاض المصاريف الادارية اللازمة لهذه المنشآت، وذلك يعود بشكل أساسي إلى بساطة وسهولة الهيكل الاداري والتنظيمي فيها.

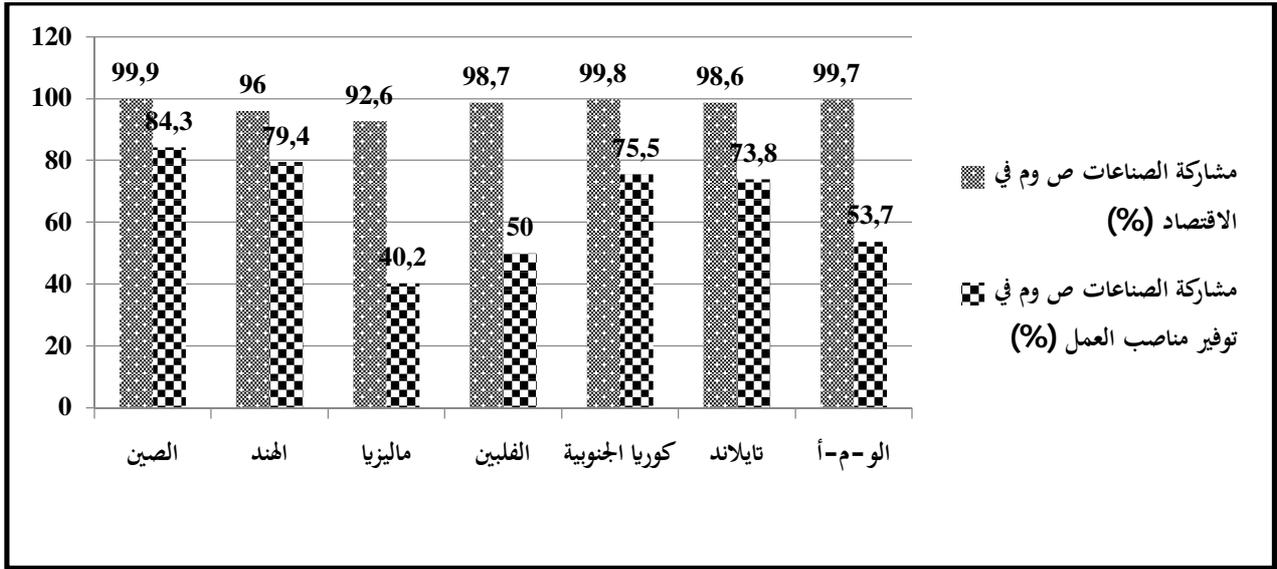
- **نمط الملكية المحلية:** إضافة الى أن الصناعات الصغيرة تختص بملكيتهها لحصة محدودة في السوق الذي تعمل فيه، فإنه في الغالب أن من يملك الصناعات الصغيرة والمتوسطة أشخاص يقيمون ضمن المجتمع المحلي ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة استقرار العمالة وإتاحة الفرصة للمقيمين في المنطقة من التوظيف أكثر، والاحساس السريع بحركة السوق والالمام المباشر بما يسمح بسرعة التكيف وتعديل أوضاع المنشأة.

- **المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:** يعتبر سوق الصناعات الصغيرة محدود نسبيا مما يتيح المعرفة الشخصية بالعملاء والتعرف على احتياجاتهم ورغباتهم بشكل مباشر ومن ثم القدرة على تحقيق الاستجابة السريعة لأي تغير فيها، وذلك يحقق القدرة على التحديث المستمر للبيانات الخاصة بالعملاء. عكس المنشآت الكبيرة التي تحتاج الى بحوث التسويق للتعرف على احتياجات العملاء ومن ثم بناء الاستراتيجية التسويقية الملائمة.

- **قوة العلاقة بالمجتمع:** من أهم ما تتميز به الصناعات الصغيرة نجد العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها والتي يظهر أثرها على وجه الخصوص عند مواجهة المشكلات التي تعيق العمل؛ حيث أن صاحب الصناعة الصغيرة تربطه علاقة شخصية بعملائه ومستخدميه، فهو يعرفهم بالاسم، ويتعامل معهم على مستوى شخصي، ومن خلال تلك العلاقة يشارك صاحب الصناعة الصغيرة في شؤون المنطقة التي تقع فيها الصناعة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

- مرونة الإدارة وسهولة الأنشطة: تتمتع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بغيرها ببساطة تنظيمها، وذلك لمحدودية العاملين فيها؛ حيث أن العمل في هذه المنشآت قائم على سهولة توزيع الاختصاصات ووضوحها وتحديد المسؤوليات مع سرعة إسناد الصلاحيات والسلطات، ووضوح الاجراءات والنماذج والسجلات المستخدمة مع وضوح القواعد والأسس. ولا شك أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تستمد أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز خطط التنوع الاقتصادي من خصائصها سالفة الذكر؛ فهي تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي للدول عن طريق زيادة الاستثمارات، وزيادة الصادرات، وتوليد فرص عمل جديدة. وفيما يلي توضيح لهذه النقاط وكذا نقاط أخرى عن الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك أساسي للتنوع الاقتصادي (صقر، 2020، صفحة 22):
- تعظيم الناتج المحلي الاجمالي: وذلك من خلال مقدار القيمة المضافة التي تولدها الصناعات الصغيرة والمتوسطة من عملياتها الإنتاجية، وتضيفها الى الناتج المحلي، وكلما كانت القيمة المضافة كبيرة كلما دل ذلك على أهميتها في توليد الدخل القومي.
- توليد فرص عمل جديدة: فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءا من البطالة، وتعمل في ذات الوقت على الحد من البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر فرص عمل عديدة لبعض الفئات، خاصة الاناث، والشباب النازحين من المناطق الريفية.
- دعم الصادرات: حيث تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في تنمية الصادرات، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛ وذلك من خلال قدرة هذه الصناعات على غزو الأسواق الخارجية بمنتجات ذات جودة عالية.
- دعم المنشآت الكبيرة: تتجلى أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أيضا في دعم المنشآت الكبيرة وتحسن فعاليتها عن طريق التعاقد من الباطن وتصنيع بعض مكونات منتجات المنشآت الكبيرة.
- ترقية روح المبادرة: حيث تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.
- ويوضح الشكل الموالي دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الأهداف الرئيسية للتنوع الاقتصادي في بعض دول العالم.

الشكل -2- : دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية لبعض دول العالم



المصدر: (صقر، 2020، صفحة 34)

نلاحظ من الشكل البياني أن مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز خطط التنوع الاقتصادي في الدول المأخوذة كعينة للدراسة هي مساهمة جد معتبرة، حيث وصلت نسبة مشاركة الصناعات الص والم في الاقتصاد الصيني إلى 99.9%، وبنسبة مشاركة وصلت إلى 99.8% في الاقتصاد الكوري الجنوبي، في حين وصلت نسبة مشاركة الصناعات الص والم في الاقتصاد الأمريكي إلى 99.7%. أما عن نسبة مشاركة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل فقد بلغت أقصاها في الصين بـ 84.3%، في حين بلغت تلك النسبة أدناها في ماليزيا بـ 40.2%، وما بين هذا وذاك نجد أن مشاركة الصناعات الص والم في توفير مناصب العمل في كل من الهند وكوريا الجنوبية قد بلغت 79.4% و 75.5% على التوالي. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قد حظيت باهتمام ودعم كبيرين من قبل حكومات هذه الدول باعتبارها محرك أساسي للتنوع الاقتصادي. وتواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول النامية - بما فيها الجزائر - بعض المعوقات والصعوبات التي تحد من تأسيسها، ونموها، ومن ثم مساهمتها في تحقيق التنمية وتعزيز خطط التنوع الاقتصادي. ومن هذه المعوقات (الناصر، 2012، الصفحات 19-20):

- صعوبة الحصول على التمويل الخارجي بسبب متطلبات الاجراءات والضمانات الصعبة، وكذا عدم ملائمة أجال القروض التي تطلبها الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع العمليات البنكية، حيث تحتاج في الغالب لتمويل طويل ومتوسط الأجل بينما تفضل البنوك منح القروض قصيرة الأجل، بالإضافة الى مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تبرز بروزا شديدا

- عندما يتعلق الأمر بتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب قصور معلومات الممول حول الوضع المالي والفني لهذه الصناعات مما يزيد من مخاطر تمويلها.
- الافتقار الى دراسات الجدوى السليمة والموضوعية؛
  - سوء المناخ الاقتصادي والاستثماري داخل البلد؛
  - معوقات تشريعية وقانونية وتنظيمية، مثل تقييد اجراءات الحصول على التراخيص؛
  - المشاكل الادارية والفنية والاستراتيجية الناتجة عن قلة الخبرات والكوادر البشرية المؤهلة؛
  - مشاكل السوق وتغير أنماط الاستهلاك؛
  - ضعف الدعم الحكومي واهمال صغار المستثمرين.

### 3- الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: أي دور في تحقيق التنمية وتعزيز خطط التنوع الاقتصادي ؟

يعتبر القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منعرجا حاسما في تاريخ الصناعة الصغيرة؛ حيث تحدد من خلاله الاطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تدابير مساعدتها وترقيتها (الجريدة الرسمية، 2001، صفحة 05). غير أنه ومن أجل إزالة العراقيل التي كانت تواجه انشاء وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والدفع بها نحو تحقيق التنمية وتعزيز خطط التنوع الاقتصادي، فقد تم مراجعة القانون رقم 18/01 وذلك بإصدار قانون جديد بتاريخ 2017/01/10، وهو القانون رقم 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يهدف هذا القانون إلى تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والأليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والاندماج والديمومة (الجريدة الرسمية، 2017، الصفحات 04-05).

ووفقا للمواد 08 و09 و10 من القانون رقم 02/17، فإن الصناعة المتوسطة تعني كل منشأة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمئة أربعة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (04) ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري الى مليار (01) دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية. في حين تعرف الصناعة الصغيرة بأنها كل منشأة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمئة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية. أما الصناعة الصغيرة جدا فتعرف بأنها كل منشأة تشغل من شخص (01) واحد الى تسعة (09) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من

أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية (الجريدة الرسمية، 2017، الصفحات 05-06).

وأشارت المادة 11 من القانون 02/17 إلى أنه إذا صنفت منشأة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها. كما أشارت المادة 12 من نفس القانون إلى أنه عندما تسجل منشأة عند تاريخ إقفال حصيلتها المحاسبية فارقا أو فوارق بالنسبة للحد أو الحدود المذكورة أعلاه، فإن هذا لا يكسبها أو يفقدها صفة الصناعة الصغيرة والمتوسطة طبقا للمواد 08 و09 و10 أعلاه، إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين (02) ماليتين متتاليتين (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 06). وحسب المادة 15 من القانون 02/17، فإن تدابير المساعدة والدعم لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون، تهدف بالأساس إلى (الجريدة الرسمية، 2017، الصفحات 06-07):

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

- تشجيع كل مبادرة تسهل للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار؛

- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاول، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

- تسهيل حصول الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛

- تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات؛

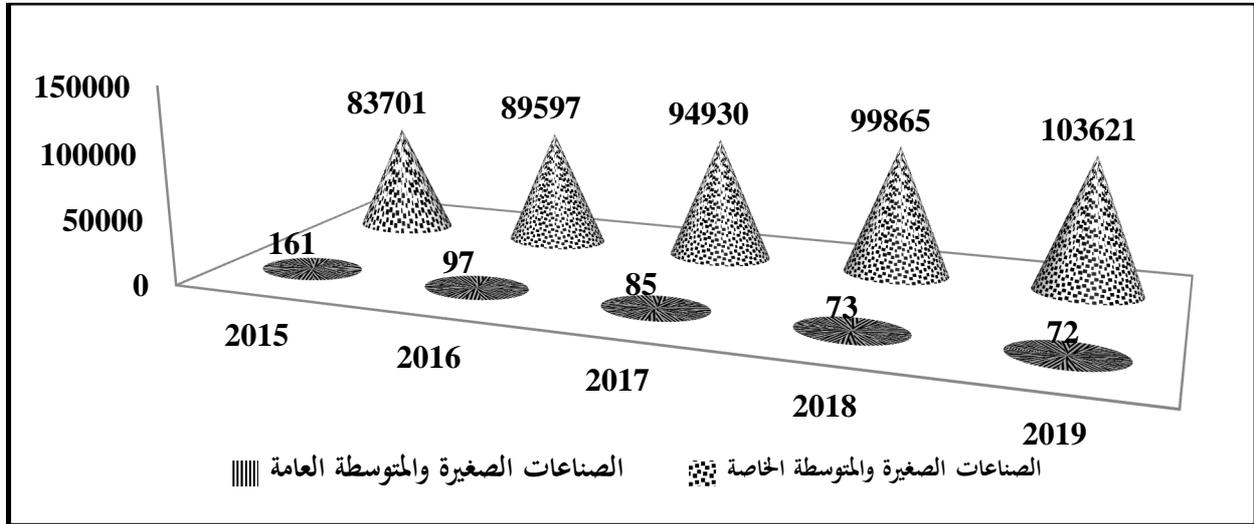
- تعزيز التنسيق بين أجهزة انشاء ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي؛

وبخصوص انشاء وانماء الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد نصت المواد 17 و18 و19 من القانون 02/17

على انشاء هيئة عمومية ذات طابع خاص تدعى في صلب النص "الوكالة"، تكلف بتنفيذ تدابير مساعدة ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الانشاء والانماء والديمومة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة، وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يتم تمويل عمليات دعم ومساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا نفقات تسيير الوكالة، عن طريق حساب التخصيص الخاص رقم 302/124 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية" (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 07).

ومما لا شك فيه أن القوانين التوجيهية المتعلقة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون 18/01 والقانون 02/17) كان لها الأثر البارز في نمو وتطور عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة. يوضح الشكل الموالي تطور عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 و 2019.

الشكل -3-: تطور عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2016-2019



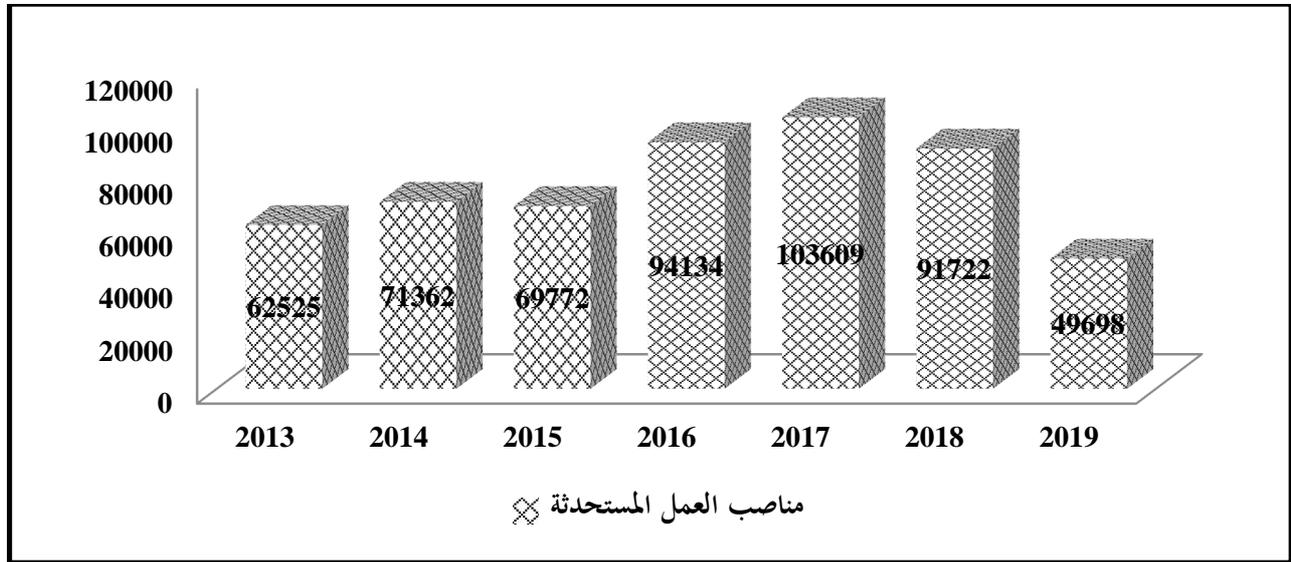
Source: (Ministère de l'industrie, 2014 à 2019)

نلاحظ من الشكل البياني أن عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عرف نموا مستمرا خلال الفترة المأخوذة كعينة للدراسة وذلك بمعدل سنوي متوسط قارب 5.5%؛ حيث شهدت سنة 2016 تسجيل 89597 منشأة، وهو ما يمثل زيادة بـ 7.04% مقارنة بعدد الصناعات المسجلة في سنة 2015، وقد تلى هذه الزيادة زيادة أخرى في عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المسجلة خلال سنة 2017، حيث تم تسجيل 95015 منشأة، أي بنسبة زيادة قاربت 6% مقارنة بعدد الصناعات المسجلة في سنة 2016، وقد استمر عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في النمو خلال سنتي 2018 و 2019، حيث تم تسجيل نسبة زيادة قاربت 5.2% خلال سنة 2018، بينما قاربت نسبة الزيادة 3.8% خلال سنة 2019. كما نلاحظ من الشكل البياني أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة العامة التي تم تسجيلها خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، عددها قليل جدا مقارنة بعدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تم تسجيلها خلال نفس الفترة. هذا وقد عرفت الصناعات الصغيرة والمتوسطة العامة تراجعا كبيرا في أعدادها خلال الفترة المأخوذة كعينة للدراسة، وهذا راجع بالأساس إلى التوجه الذي تبنته الدولة مع بداية التسعينات بالاعتماد أكثر على القطاع الخاص باعتباره محرك أساسي للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز خطط التنوع الاقتصادي.

وقد لعبت الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا لا يستهان به في تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساهمتها في خلق مناصب عمل جديدة وزيادة مستوى القيمة المضافة، بالإضافة إلى توفير الحاجيات الوطنية من السلع المختلفة مما ساهم في إحلال الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات. بمعنى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة استطاعت الى حد ما أن تلعب دورها كمحرك لتنويع الاقتصاد الجزائري، وهذا ما سنلمسه فيما يأتي من عناصر.

- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة: يوضح الشكل الموالي مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2019.

الشكل -4-: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل خلال الفترة 2015-2019



Source: (Ministère de l'industrie, 2014 à 2019)

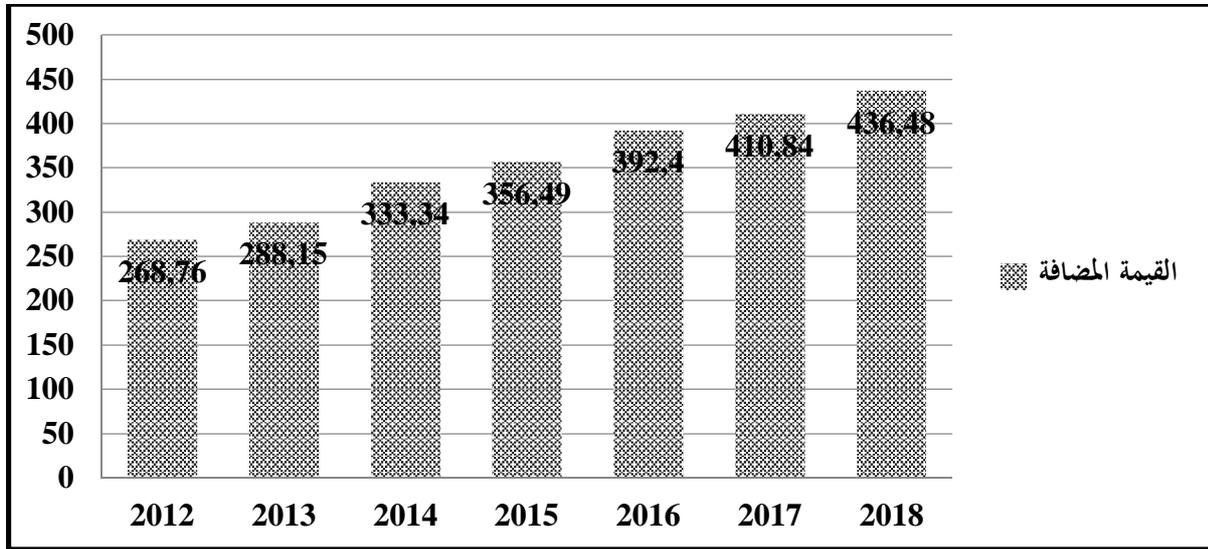
نلاحظ من الشكل البياني أن مشاركة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل جديدة عرفت نموا متذبذبا خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2013 و2017، حيث شهدت سنة 2013 توفير 62525 منصب عمل، ليرتفع العدد في سنة 2014 إلى 71362 منصب عمل جديد، أي بنسبة زيادة قاربت 14.2%. غير أن عدد مناصب العمل المستحدثة من قبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة شهد تراجعا في سنة 2015، حيث تم توفير 69772 منصب عمل، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 2.23% مقارنة بما تم استحداثه من مناصب عمل في سنة 2014، وبعد هذا الانخفاض، عاود عدد مناصب العمل المستحدثة من قبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الارتفاع في سنة 2016، حيث تم توفير 94134 منصب عمل جديد، أي بنسبة زيادة قاربت 35% مقارنة بما تم استحداثه في سنة 2015. وقد واصل عدد مناصب العمل المستحدثة من قبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة نموه في سنة 2017، حيث تم تسجيل 103609 منصب عمل جديد، وهو ما يمثل زيادة بنسبة فاقت 10%. غير أن عدد مناصب العمل المستحدثة شهدت

تراجعا في السنتين الموالتين؛ ففي سنة 2018 تم تسجيل 91722 منصب عمل جديد، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة قاربت 11.5% مقارنة بما تم استحداثه من مناصب عمل في سنة 2017. أما في سنة 2019 فقد كان الانخفاض في عدد مناصب العمل المستحدثة كبيرا مقارنة بالانخفاض المسجل في سنة 2018، حيث تم استحداث 49698 منصب عمل فقط، وهو ما يمثل تراجعا بمقدار 45.82%.

- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة: يوضح الشكل الموالي مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة من خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2013 و2019.

#### الشكل -5-: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: مليار دينار جزائري



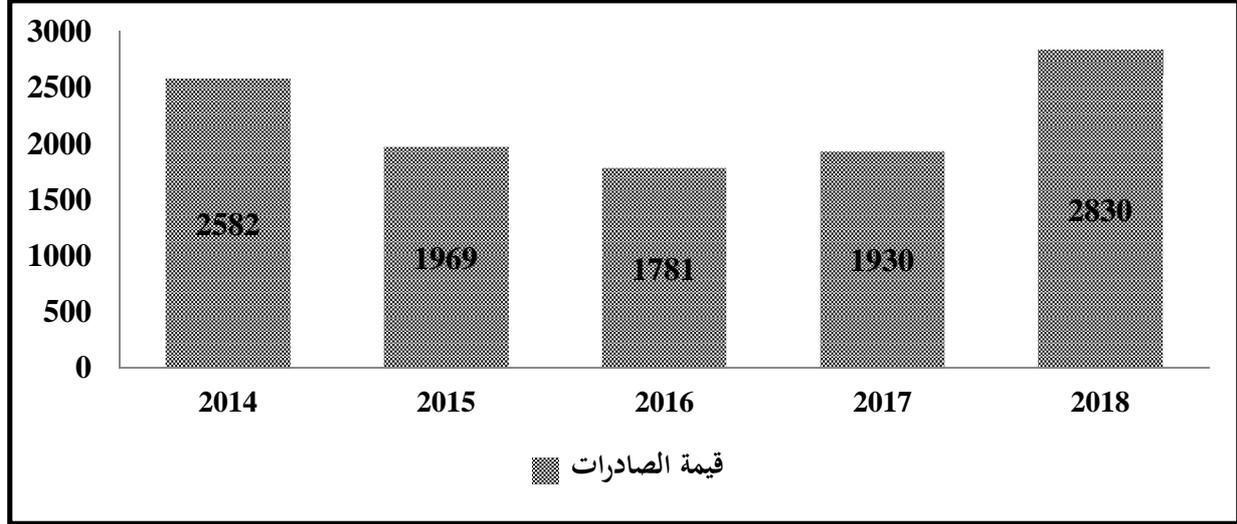
Source: (Ministère de l'industrie, 2018-2019)

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن القيمة المضافة المخلوقة من طرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر طيلة الفترة الممتدة ما بين سنتي 2012 و2018، حيث شهدت سنة 2013 خلق ما قيمته 288.15 مليار دينار جزائري بنسبة زيادة تقدر بـ 7.21% مقارنة بما تم خلقه من قيمة مضافة في سنة 2012، كما شهدت سنة 2014 خلق ما قيمته 333.34 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل زيادة بنسبة قاربت 15.7% مقارنة بسنة 2013. كذلك عرفت القيمة المضافة المخلوقة من طرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة نموا معتبرا خلال سنة 2016، حيث تم خلق ما قيمته 392.4 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل زيادة بنسبة فاقت 10% مقارنة بسنة 2015. وقد استمر مبلغ القيمة المضافة المخلوقة من قبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في النمو خلال سنة 2018، حيث تم تسجيل ارتفاع بأكثر من 25.64 مليار دينار جزائري في مبلغ القيمة المضافة المخلوقة مقارنة بسنة 2016، أي بنسبة زيادة قاربت 6.3%. ويرجع هذا النمو المتزايد في القيمة المضافة المخلوقة من قبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالأساس إلى تنامي أعداد هذه الأخيرة.

- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات: يوضح الشكل الموالي مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2018.

الشكل -6-: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2014-2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي



Source: (Ministère de l'industrie, 2015-2018)

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن المنتجات المصدرة من طرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بلغت قيمتها 2582 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2014، غير أن قيمة هذه المنتجات عرفت تراجعا خلال سنة 2015 بمقدار 613 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة انخفاض بلغت 23.74%. وقد استمر انخفاض قيمة المنتجات المصدرة من طرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث سجلت سنة 2016 تراجع بنسبة 9.55% مقارنة بسنة 2015، غير أن قيمة المنتجات المصدرة من طرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة استعادت عافيتها وعاودت الارتفاع خلال سنة 2017، حيث بلغت 1930 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة فاقت 8.3%. وقد استمرت قيمة المنتجات المصدرة في الارتفاع خلال سنة 2018، ولكن هذه المرة بقيمة تعتبر هي الأعلى مقارنة بالقيم المحققة في السنوات السابقة، حيث وصلت قيمة المنتجات المصدرة من طرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى 2830 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قاربت 47% مقارنة بسنة 2017.

وبالرغم من الامكانيات الكبيرة التي أبانت عنها الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤهلها لأن تكون المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الأهداف الأساسية للتنوع الاقتصادي في الجزائر، إلا أن أداء هذا الدور بفعالية يتطلب من السلطات العمل على تحسين وتطوير العديد من النقاط من أجل تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من

المساهمة أكثر في توفير مناصب عمل جديدة، وزيادة مستوى القيمة المضافة، وتنوع الصادرات. ومن بين النقاط الواجب التركيز عليها نذكر:

- انشاء المزيد من حاضنات الأعمال بمختلف أنواعها والسعي نحو خلق سلسلة من مسرعات الأعمال من أجل احتضان أكبر عدد ممكن من رواد الأعمال، ومساعدتهم على تطوير أفكارهم الريادية بهدف انشاء وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

- العمل على تنوع الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال لحاملي المشاريع المبتكرة وأصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث لا تقتصر فقط على خدمات الاستشارة وتأجير المساحات المكتبية، وإنما تتعداها لتشمل خدمات تطوير نماذج الأعمال وتسهيل الوصول الى رأس المال المخاطر التأسيسي؛

- ضرورة قيام الدولة بإنشاء صناديق رأس المال المخاطر تعمل على تقديم التمويل والمشورة الفنية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث توكل مهمة تسيير هذه الصناديق للبنوك أو أي مؤسسة مالية أخرى؛

- تشجيع البنوك على تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إلزام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنح شهادات الضمان لكل صناعة صغيرة ومتوسطة تثبت جدواها الاقتصادية؛

- تبسيط الاجراءات الجمركية من خلال تبني معايير جمركية حديثة؛ حيث سترتب عن هذا الاجراء التخلص من كل أشكال البيروقراطية الادارية والتخفيف من مدة وتكلفة مرور السلع عبر الحدود، وهو ما من شأنه أن يعزز من تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري.

#### 4- اختبار صحة الفرضيات

من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية يتم إثبات صحة الفرضيتين التاليتين:

##### الفرضية الأولى: صحيحة

أثبتت الدراسة أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا لا يستهان به في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال مساهمتها في خلق مناصب عمل جديدة وزيادة مستوى القيمة المضافة، بالإضافة إلى توفير الحاجيات الوطنية من السلع المختلفة مما ساهم في إحلال الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

##### الفرضية الثانية: صحيحة

أثبتت الدراسة أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - كغيرها من الصناعات في الدول النامية - تواجه بعض المعوقات التي تحد من تأسيسها ونموها، ومن ثم مساهمتها في تحقيق التنمية وتعزيز خطط التنوع الاقتصادي.

ومن هذه المعوقات: صعوبة الحصول على التمويل الخارجي، سوء المناخ الاقتصادي والاستثماري داخل الدولة، معوقات تشريعية وقانونية وتنظيمية وادارية، ضعف الدعم الحكومي واهمال صغار المستثمرين.

#### خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- يقصد بالتنوع الاقتصادي توزيع الاستثمارات على عدد كبير ومتنوع من الصناعات بهدف خلق مناصب عمل جديدة، وزيادة مستوى الناتج المحلي الاجمالي، وتنويع الصادرات؛
- تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص، لعل من أبرزها: سهولة التأسيس، نمط الملكية المحلية، المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق، قوة العلاقة بالمجتمع، مرونة الادارة وسهولة الأنشطة؛
- تستمد الصناعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز خطط التنوع الاقتصادي من خصائصها سالفه الذكر؛ فهي تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتنويع وتنمية الصادرات، وتوليد فرص عمل جديدة؛
- تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول النامية - بما فيها الجزائر - بعض المعوقات التي تحد من تأسيسها ونموها، ومن ثم مساهمتها في تحقيق التنمية وتعزيز خطط التنوع الاقتصادي. ومن هذه المعوقات: صعوبة الحصول على التمويل الخارجي، سوء المناخ الاقتصادي والاستثماري داخل الدولة، معوقات تشريعية وقانونية وتنظيمية وادارية، ضعف الدعم الحكومي واهمال صغار المستثمرين؛
- تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا لا يستهان به في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال مساهمتها في خلق مناصب عمل جديدة وزيادة مستوى القيمة المضافة، بالإضافة إلى توفير الحاجيات الوطنية من السلع المختلفة مما ساهم في إحلال الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات، وهذا بالرغم من الصعوبات والمعوقات التي تواجهها أثناء نشأتها ونموها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

- أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، و وفاء بنت ناصر المبيريك. (2019). *ريادة الأعمال*. الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع.
- أحمد محي خلف صقر. (2020). *المشروعات الصغيرة: الفكرة وآلية التنفيذ*. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- الجريدة الرسمية. (11 جانفي, 2017). القانون رقم 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الجريدة الرسمية*(02). الجزائر.
- الجريدة الرسمية. (15 ديسمبر, 2001). القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الجريدة الرسمية*(77). الجزائر.
- حامد عبد الحسين الجبوري. (30 جويلية, 2018). ما هي أبرز مؤشرات التنوع الاقتصادي. تاريخ الاسترداد 30 ماي, 2021، من <http://fcds.com/economical/1101>
- رفيقة صباغ. (جوان, 2020). التنوع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول. *مجلة أوراق اقتصادية*، 04(01).
- عبد الصمد سعودي. (2019). التنوع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري -دراسة تطبيقية على نموذج التنوع هريشمان هرفندل. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*(02).
- محمد سعد الناصر. (2012). رأس المال المخاطر: نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية. الرياض: سابك لدراسات الأسواق المالية الاسلامية.
- محمد ميلود قاسمي، و فاتح جاري. (2020). التنوع الاقتصادي كإستراتيجية لاستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول - دراسة حالة الجزائر للفترة: 2001-2017. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، 16(23).
- مؤسسة التمويل الدولية. (2009). *دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. تاريخ الاسترداد 16 مارس, 2021، من <http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/ffbf0a0049585fe8a182b519583b6d16/SMEA.pdf?MOD=AJPERES>
- موسى باهي، و كمال رواينية. (ديسمبر, 2016). التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*(5).

المراجع باللغة الأجنبية

- Bharati, P. e. (2010). *Global perspectives on small and medium enterprises and strategic information systems: international approaches*. Hershey-New York: Business science reference .
- Ministère de l'industrie (2019 à 2014). *Bulletin d'information statistique pour les années 2014*. alger: Ministère de l'industrie .2019

- Ministère de l'industrie. (2015-2018). *Bulletin d'information statistique pour les années 2015, 2016, et 2018*. alger: Ministère de l'industrie.
- .information statistique pour les années 2018 et 2019'Bulletin d.(2019-2018) .Ministère de l'industrie .alger: Ministère de l'industrie
- O. Ogbor, J. (2009). *Entrepreneurship in sub-saharan africa*. Bloomington: AuthorHouse.
- R. Lopez-Calix, J. (2020). *Promouvoir la diversification des exportations dans les pays fragiles*. Consulté le février 26, 2021, sur [https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33259/9781464815638.pdf%3Fsequence%3D4%26isAllowed%3Dy&ved=2ahUKEwid3bDJv4jvAhVnShUIHZhDDHUQFjAlegQIFRAC&usg=AOvVaw0O5s-gijJv2ZF\\_ix4-EODY](https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33259/9781464815638.pdf%3Fsequence%3D4%26isAllowed%3Dy&ved=2ahUKEwid3bDJv4jvAhVnShUIHZhDDHUQFjAlegQIFRAC&usg=AOvVaw0O5s-gijJv2ZF_ix4-EODY)
- United Nations. (2018). *The concept of economic diversification in the context of response measures*. Retrieved février 25, 2021, from [https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://unfccc.int/files/cooperation\\_support/response\\_measures/application/pdf/technical\\_paper\\_economic\\_diversification.pdf&ved=2ahUKEwiiuqe3wYjvAhXoZxUIHd6nD94QFjADegQICBAD&usg=AOvVaw27J1OhQtzEYCvQAoyE](https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://unfccc.int/files/cooperation_support/response_measures/application/pdf/technical_paper_economic_diversification.pdf&ved=2ahUKEwiiuqe3wYjvAhXoZxUIHd6nD94QFjADegQICBAD&usg=AOvVaw27J1OhQtzEYCvQAoyE)